

وهذا التعريف أكثر شمولاً بحيث يتضمن كل الجوانب السياسية والإدارية والاقتصادية، ويعد الحكم الرشيد بمثابة الحكم الذي يمكن الإنسان من العيش بحرية واستقرار من جهة، وتشارك المؤسسات والآليات والقواعد الرسمية وغير الرسمية في تجسيد الرفاهية والمصالح العامة في الواقع من جهة أخرى.

لذلك سنعمد في هذا البحث على هذا التعريف المقدم من قبل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وذلك لثلاثة أسباب: الأول يتعلق بشمولية التعريف واحتوائه على العناصر والآليات والمؤسسات المطلوبة من أجل إيجاد حكم رشيد فعال وقادر على توفير حياة أفضل للأفراد مع الحفاظ على حقوق وحررياتهم. الثاني يتعلق بمكانة الأمم المتحدة ورعايتها لأجهزتها لمختلف التجارب الدولية في الأنحاء المختلفة من الكرة الأرضية، سواء التجارب الناجحة أو الفاشلة أو التي تكافح من أجل النجاح. الثالث يتعلق بإمكانية تطبيق مفهوم المجال العام على أهم العناصر والآليات التي يحتويها المفهوم.

٣.٢. عناصر الحكم الرشيد:

بناء على التعاريف المتعددة هناك تحديدات مختلفة للعناصر الأساسية المكونة للحكم الرشيد، وهناك استخدامات متباينة لوصف تلك العناصر، مثل: آليات، مكونات، خصائص، عمليات، عناصر... الخ. ونفضل في هذا البحث استخدام عناصر الحكم الرشيد. وانسجاماً مع التعريف المعتمد في هذا البحث للحكم الرشيد والمقدم من قبل البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة نلتزم بالعناصر المستخدمة من قبل الأمم المتحدة على الرغم من وجود بعض الاختلافات في الأجهزة والمؤسسات الفرعية للمنظمة.

لذلك نعمد في هذا البحث تحديد (المجلس الاقتصادي والاجتماعي لآسيا والمحيط الهادئ التابع للأمم المتحدة، United Nations Economic and Social Commission for Asia and the Pacific) لعناصر

الحكم الرشيد في ثمانية عناصر أساسية، وهي: ^(١)

١. المشاركة **Participation**
٢. الشفافية **Transparency**
٣. العدالة والشمول **Equity and inclusiveness**
٤. سيادة القانون **Rule of law**
٥. الإجماع الموجه **Consensus oriented**
٦. المساءلة **Accountability**
٧. القدرة على الاستجابة **Responsiveness**
٨. الكفاءة والفاعلية **Effectiveness and efficiency**

^(١) United Nations: Economic and Social Commission for Asia and the Pacific, **What is Good Governance?**, July 2009, (UNESCAP) website, available at: <http://www.unescap.org/resources/what-good-governance>

ولو دققنا النظر في العناصر لوجدنا علاقة قوية وتكاملية بين عناصر الحكم الرشيد والديمقراطية وحقوق الإنسان، لأن غياب أي منها يفقد الآخرين وظيفتهم. ذلك أن الديمقراطية مستحيلة دون الحكم الرشيد، وهو الحكم القائم على أساس قاعدة أوسع من المشاركة الجماعية لمواطنيه في ظل احترام تام لحقوقهم، يسعى إلى تلبية إحتياجات المجتمع في إطار من المراقبة والمساءلة، بما يفيد إيجاد آلية مشاركة إيجابية فيما بين مؤسسات الدولة ومؤسسات المجتمع المدني استناداً إلى أسس الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان.^(١)

ومن أجل دراسة وتحليل تأثير المجال العام على الحكم الرشيد، سنقسم العناصر إلى ثلاث مجموعات، هي: البنية (الشرعية وسيادة القانون والمشاركة)، الأداء (الفاعلية والإستجابة والإجماع)، والتقييم (الشفافية والمساءلة والعدالة).

٤. المجال العام وبنية الحكم الرشيد (الشرعية، سيادة القانون، والمشاركة):

من الأسئلة المطروحة في هذا البحث هو السؤال حول (مالذي يجعل الحكم الرشيد في بعض الدول قوياً بينما نجد آليات الحكم الرشيد في دول أخرى ضعيفة؟)، ويتبنى البحث فرضية (أن هناك علاقة إيجابية بين مدى انفتاح المجال العام وترسيخ الحكم الرشيد في المجتمع والدولة)، من أجل ربط هذا السؤال بالفرضية المتبنى في البحث واعتماداً على ما سبق من تحديد مفاهيم المجال المفتوح والحكم الرشيد، سنتناول تأثير المجال العام الديمقراطي في بنية الحكم الرشيد المتمثلة في الشرعية وسيادة القانون والمشاركة، كالاتي:

٤. ١. المجال العام والشرعية:

يوصف الحكم الديمقراطي في أبسط تلخيص بأنه حكم الشعب، ويعني رضى الشعب في إسناد السلطة وتأسيسها من جهة، وتقييم الحكم الديمقراطي بمعايير تستند في معظمها إلى رضى الشعب عن قراراته وسياساته واستجابته لطموحات الشعب من جهة أخرى، وفي كلا الوجهين نرى أن معيار اكتساب الشرعية للحكم هو رضى الشعب. ومن أجل ترسيخ الشرعية والتغلب على أزماتها، يرى (هابرماس) إن من الضروري توفير الفرص للمواطنين للانخراط في ما يسميه (التفاعل التواصلي، Communicative Interaction)، ويضع أيضاً مجموعة من الإعتبارات الأخلاقية المرتبطة بما يسمى (حالة الخطاب المثالي، Ideal Speech Situation) والتي يمكن أن تزدهر فيها مثل هذه التفاعلات.^(٢)

ويبرز دور المجال العام في منح الشرعية للحكم الرشيد من خلال التعبير عن الرضى والقبول الشعبي بواسطة الآليات الديمقراطية مثل: إجراء انتخابات نزيهة، ووجود تعددية في الخيارات، ليقوم الشعب بعد المداولات العقلانية النقدية وتفعيل الفعل التواصلي، باتخاذ القرارات بمنح الشرعية الديمقراطية.

من هنا يقوم الحكم الرشيد على أساس الشرعية الديمقراطية، والشرعية الديمقراطية تستند إلى عنصرين، هما عنصر (الرضا والقبول) بالانتخاب وعنصر (المنجز) المتحقق من خلال التقدم في مسارين، وهما مسار ضمان وتنظيم

^(١) د. محمد نشطاوي، الحاكمية الجيدة الديمقراطية وحقوق الانسان، مجلة الدولية، الناشر محمد نشطاوي، العدد/ ٣، مغرب، ٢٠٠٧، ص ٥.

^(٢) Janet Newman, **Participative governance and the remaking of the public sphere**, in: Janet Newman (Edit), *Remaking Governance: Peoples, politics and the public sphere*, (UK: University of Bristol, 2005), P.120.

ومأسسة الحقوق والحريات لتمكين ممارستها. ومسار تحقيق العدالة الاجتماعية بتجاوز آفات الفقر والبطالة والفساد. عليه فان خارطة التفكير السليم لبناء الحكم الصالح تفترض ما يفيد بأن (لا بناء لحكم صالح بدون الشرعية الديمقراطية).^(١)

٤. ٢. المجال العام وسيادة القانون:

هناك اصطلاحات متنوعة للتعبير عن مبدأ سيادة القانون في الحقل القانوني، فمثلاً: في منطقة الشرق الأوسط يستخدم (حكم القانون)، ويقابله في الفقه الإنجليزي (Rule of Law)، ويطلق عليه في الولايات المتحدة الأمريكية (مبدأ الحكومة المقيدة) (The principle of Limited Government)، وأحياناً يطلق عليه تعبير (حكومة قانون لا حكومة أشخاص) (A Government of Law not of Men)، علماً أن المصطلح الشائع في بلدان شمال إفريقيا ومصر وفرنسا ومن يسير في فلك الفقه اللاتيني الفرنسي هو مصطلح (مبدأ سيادة القانون) أو باللغة الفرنسية (Preeminence du Droit).^(٢)

ولاشك في أن الحكم الرشيد يستلزم وجود دولة القانون التي يتساوى أمامها المواطنون، وهي الدولة التي يسودها السلام الاجتماعي لأنها تتيح الفرص المتساوية لجميع مواطنيها وتوسع خياراتهم وتفتح آفاقهم، وحكم القانون هو الأساس الذي تبنى عليه كل المبادئ والمفاهيم الأخرى بما فيها التمثيل السياسي والإدارة العامة الفعالة والمتجاوبة.^(٣)

لذلك يشير مفهوم سيادة القانون من قبل الأمم المتحدة، إلى مبدأ للحكم يكون فيه جميع الأشخاص والمؤسسات والكيانات والقطاعات العام والخاص، بما في ذلك الدولة ذاتها، مسؤولين أمام قوانين صادرة علناً، وتطبق على الجميع بالتساوي ويحتكم في إطارها إلى قضاء مستقل، وتتفق مع القواعد والمعايير الدولية لحقوق الإنسان. ويقتضي هذا المبدأ كذلك إتخاذ تدابير لكفالة الإلتزام بمبادئ سيادة القانون، والمساواة أمام القانون، والمسؤولية أمام القانون، والعدل في تطبيق القانون، والفصل بين السلطات، والمشاركة في صنع القرار، واليقين القانوني، وتجنب التعسف، والشفافية الإجرائية والقانونية.^(٤)

ويستلزم مبدأ حكم القانون حماية حقوق الانسان العائدة إلى الأفراد والجماعات، ويستلزم فرض عقوبات متساوية عليهم وفق المعايير القانونية ومعاملة الجميع بالتساوي بحيث يكونون خاضعين للقانون لا لمشية القوي، وعلى القانون أن يحمي الجماعات الضعيفة من إستغلال الجماعات الأخرى.^(٥)

ومن الناحية الواقعية لا يمكن تصور تطبيق فعلي لهذا المبدأ إلا من خلال توفير مجال عام ديمقراطي مفتوح، ولا يمكن تفعيل هذا المجال وحمايته إلا من خلال ضمانته مبدأ سيادة وحكم القانون لإقرار الحقوق والحريات من حيث الأساس وحمايتها

(١) د. عامر حسن فاض، نحو خارطة تفكير عراقية لبناء الحكم الصالح، مجلة العلوم السياسية، جامعة بغداد، العدد/٤٣، ٢٠١١، ص أ.

(٢) بوشعيب أوعبي، مبدأ حكم القانون في إطار الحقل الدستوري، مجلة (التسامح)، سلطنة عمان، العدد/٢٤، خريف/٢٠٠٨، متوفر على الرابط: <http://www.altasamoh.net/Article.asp?Id=561>

(٣) البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة والصندوق العربي للإتقاء الاقتصادي والاجتماعي، تقرير التنمية الإنسانية العربية، ٢٠٠٢، مرجع سابق، ص ١١١.

(٤) موقع الأمم المتحدة، سيادة القانون، متوفر على الرابط: <http://www.un.org/ar/ruleoflaw>

(٥) د. غالب غانم، حكم القانون، المركز العربي لتطوير حكم القانون والنزاهة، بيروت، ٢٠٠٥، ص ١٧.

وتحقيق العدالة في الواقع، فالعلاقة بين (المجال العام) و (سيادة القانون) علاقة لازم وملزوم، فوجود أي منهما يتطلب وجود الآخر.

٤. ٣. المجال العام والمشاركة:

المشاركة هي حق الإنسان بالتصويت وإبداء الرأي بشكل مباشر أو غير مباشر عبر النواب في المجالس المنتخبة ديمقراطياً بالبرامج والسياسات والقرارات، والمشاركة تتطلب توفير القوانين التي تضمن حرية تشكيل الجمعيات والمنظمات والأحزاب، والحرية في الانتخابات وفي التعبير وضمن المشاركة الفعالة.^(١) وتعد المشاركة جزء لا ينفصل من شبكة المفاهيم والمبادئ الديمقراطية كالتجمع والمساواة وسيادة الشعب ومناقشة القوانين والتنشئة، وتعد المشاركة السياسية المقياس لنمو الحكومات الديمقراطية. ولا تكون المشاركة فقط لغاية المشاركة، بل هي فعل ونشاط وتأثير من أجل التغيير أو استمرار الفرد أو المؤسسة القائمة.^(٢)

وتبرز طبيعة العلاقة بين المجال العام والمشاركة في حقيقة أن هذه الحقوق والحريات لا يمكن أن تمارس إلا في بيئة حرة ومجال عام يسمح بالتعددية والتداول والنقاش النقدي، ووجود قنوات قانونية وشرعية لتنظيمها وترشيدها، كما يقول (كريبج كاهون، Craig Calhoun) "المجال العام المناسب للسياسة الديمقراطية يعتمد على كل من نوعية الخطاب وكمية المشاركة".^(٣)

ويتضح تأثير المجال العام على المشاركة حسب (هابرماس) في ضرورة أن تتجاوز المشاركة الديمقراطية التمثيلية التي تقوم على العلاقة غير المباشرة بين المواطنين والدولة من خلال المجالس المنتخبة، إلى الديمقراطية التشاركية التي تقوم على روابط أكثر مباشرة بين المواطنين والدولة.^(٤) فموضوع طبيعة العلاقة بين المواطن والدولة والمجال العام يحتل مكانة نظرية معتبرة، وفقاً للمفاهيم المختلفة للديمقراطية ونماذجها مثل: (الفردانية الليبرالية، Liberal Individualist) و(الاجتماعية، Communitarian) و(التداولية، Deliberative). والمفهوم المناسب لتوضيح العلاقة بين (المجال العام) و(المشاركة) هو (نموذج الديمقراطية التداولية) المطروحة من قبل (هابرماس) والذي يتطلب أن يكون هناك مجال عام غير رسمي قوي، ينبغي أن يمتلك ثلاث خصائص أساسية:^(٥)

١. تأسيس نقاش عقلائي نقدي كمعيار وحيد يستخدم للحكم على المساهمات العامة"

٢. حصر موضوعات النقاش في مجال "الاهتمام المشترك".

٣. الإنفتاح على جميع أعضاء الجمهور.

(١) حسن كريم، مفهوم الحكم الصالح، في: ندوة الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية، مركز دراسات الوحدة العربية مع المعهد السويدي بالإسكندرية، بيروت، ط/٢، ٢٠٠٦، ص ١٠٣.

(٢) د. سامية خضر صالح، المشاركة السياسية والديمقراطية، كتب عربية للنشر الإلكتروني، القاهرة، ٢٠٠٥، ص ١٩.

(٣) Craig Calhoun, **Introduction: Habermas and the public sphere**, in: Craig Calhoun (Edit), **Habermas and the public sphere**, Cambridge MIT Press, 1992, P.2.

(٤) د. إبراهيم العيسوي، نموذج التنمية المستقلة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠١٢، ص ١٧.

(٥) João Carlos Correia, **The Meanings of Public Sphere: is there any democratic role for Internet?**, in: João Carlos Correia e Rousiley C. Maia (Orgs.), **Public Sphere Reconsidered Theories and Practices**, (Portugal: LabCom Books, 2011), P.39.□

٥. المجال العام وأداء الحكم الرشيد (الفاعلية، الإستجابة، الإجماع):

السؤال الثاني المطروح في هذا البحث هو (ما مدى تأثير وجود المجال العام وفاعليته في تفعيل آليات الحكم الرشيد في المجتمعات المختلفة؟)، ومن أجل ربط هذا السؤال بالفرضية المتبنى في البحث وهي (أن هناك علاقة إيجابية بين مدى انفتاح المجال العام وترسيخ الحكم الرشيد في المجتمع والدولة)، سنتناول تأثير المجال العام الديمقراطي في أداء الحكم الرشيد المتمثلة في الفاعلية والإستجابة والإجماع، كالاتي:

٥. ١. المجال العام والفاعلية:

إن الفاعلية هي آلية أخرى من آليات الحكم الرشيد وتتضمن القدرة على تنفيذ المشاريع الخدمية عبر إدارات كفؤة وعقلانية وتحافظ على الموارد من الهدر.^(١) أو القدرة على تحقيق الأهداف المؤسسية أو الفردية، وهي تتطلب مهارة وحساسية تجاه الأمور المحددة والملموسة التي تشغل بال الناس والإستجابة لها، والقدرة على توضيح هذه المهوم ووضع أهداف لمعالجتها وتنفيذ إستراتيجيات تؤدي إلى تحقيق تلك الأهداف. وينبغي أن تسفر العمليات والمؤسسات عن نتائج تلي تحقيق أفضل إستخدام للموارد.^(٢)

لذلك فإن الفاعلية تتحقق عندما تكون هناك رؤيا واضحة وأهداف محددة وإستراتيجيات ومبادئ وقيم وتنمية وتطوير وغير ذلك من سمات القيادة، وتتحقق الكفاءة عندما يكون هناك تخطيط وتنظيم وإدارة للوقت ورقابة ومتابعة، وعندما تكون هناك فاعلية ولا توجد كفاءة فإن الرؤى والأهداف لا تجد من يحققها بصورة صحيحة، وفي حالة عدم وجود فاعلية ووجود كفاءة فإن الأعمال تنجز ولكن بدون الأهداف واضحة.^(٣)

ولا يمكن تحسين الوضع الإقتصادي للمواطن من غير مؤسسات فاعلة وكفوءة، فالرخاء وجودة مؤسسات الدولة امران يتحققان عادة بشكل متواز، فالحكومات التي تتمتع بمؤسسات تتسم بالمسؤولية وجيدة الإدارة هي الأكثر قدرة على توفير سلع النفع العام وتدعم بيئة يمكن أن تولد فرص العمل وتحقق النمو.^(٤)

ولاشك أن إيجابيات وجود المجال العام المفتوح لا يقتصر على توفير مناخ النقاش والمشاركة والتداول الحر المواطنين فقط، وإنما وجود ذلك المناخ يساعد يشجع المؤسسات على تقديم الخدمات بفاعلية وكفاءة لأنها ستكون متيقنة من إخضاعها للرقابة والتقييم والمساءلة الشعبية أو المؤسسية وهذا بفضل المجال العام المفتوح أمام المواطنين والمعلومات المتاحة حول الأداء العام في مؤسسات الدولة كافة.

(١) عبد الكرىم سعد محبوب، النظام السياسي الأمثل: بين الواقع والطموح دراسة في العلاقة بين الحكم الصالح وحقوق الإنسان، مجلة السياسية والدولية، الجامعة المستنصرية، العدد/ ٢٠، ٢٠١٢، ص ٣٣٥-٣٤٦.

(٢) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، إدارة الحكم لخدمة التنمية البشرية المستدامة، ١٩٩٧، ص ١٠.

(٣) أحمد سيد كردي، الفرق بين الكفاءة والفاعلية، متاح على الرابط:

http://ahmedkordy.blogspot.com/2011/09/blog-post_4189.html

(٤) سري مولباني إندراواتي، السبيل للخروج من الفقر ومنع الفساد بمجده الحكم الرشيد، متوفر على موقع (البنك الدولي) على الرابط:

<http://blogs.worldbank.org/voices/ar/way-out-poverty-and-corruption-paved-good-governance>

٥. ٢. المجال العام والإستجابة:

لا يمكن حصر الحوكمة المعاصرة في المؤسسات المغلقة ولا في عمل السياسيين المحترفين، وإنما هناك مفهوم جديد مطروح وهو (الحوكمة التشاركية، Participative Governance)، ويشير إلى أنماط صنع القرار التي تجري في مجموعة أكبر من المؤسسات، مع مجموعة واسعة من الجهات الفاعلة والعمليات. وتلعب (الحوكمة التشاركية) دوراً حاسماً في العملية السياسية الحديثة التي تناسب احتياجات المجتمعات المعقدة، وتحمل الأسئلة المتعلقة بالشرعية مكانة لا تقل عن أهمية طريقة الخبير العلمي في حل المشاكل. وتفتح القضايا الرئيسية المتعلقة بإعادة صياغة المجال العام، ولا سيما نماذج المواطنة التي يتم إنتاجها.^(١)

ويساعد هذا التوجه في الحوكمة على تقديم استجابات أفضل لمطالب المواطنين من خلال إشراكهم أفراداً وجماعات في المؤسسات والعمليات التي تجري بشكل عام تقليدياً بعيداً عن مشاركة المواطنين فيها، وانطلاقاً من ذلك تعني الإستجابة كإحدى معايير الحكم الرشيد قدرة السلطات الحاكمة على إستقراء وتوقع حاجات المواطنين وأولوياتهم في مختلف نواحي الحياة والعمل على تلبيتها طبقاً لخطط عمل وبرامج زمنية بما يحقق مستويات مقبولة من رضاء المواطنين، وبما يحقق التوزيع العادل لعوائد التنمية. ويمكن تحقيق هذه الإستجابة من خلال بعض النقاط الآتية:^(٢)

١. رصد إحتياجات المواطنين ورغباتهم وأولوياتهم الحالية والتنبؤ بها في المستقبل.
 ٢. ترجمة تلك الإحتياجات والتوقعات إلى مشروعات وبرامج للمرافق والخدمات المجتمعية.
 ٣. وضع الخطط الطويلة الأجل والقصيرة الأجل طبقاً لهذه المشروعات.
 ٤. تحديد الإعتمادات المالية لتمويل هذه الخطط والمشروعات بناء على الأولويات وفي ضوء الموارد المتاحة.
 ٥. تنفيذ المشروعات طبقاً للخطط والموازنات المعتمدة لتلبية الإحتياجات المحلية لكل المناطق الجغرافية.
- ومما لا شك فيه فإن قدرة مؤسسات الحكم الرشيد على الإستجابة تقع في الوسط بين شرعية مؤسسات الحكم من جهة وخضوع مؤسسات الحكم للمساءلة والمحاسبة من جهة أخرى، أي لا يمكن الحصول على حسن الإستجابة بمعزل عن مؤسسة شرعية نابعة من مشاركة الشعب في إسناد السلطة إليها ديمقراطياً من جهة، ومن غير وجود آليات أخرى كالشفافية والمساءلة من جهة أخرى، وإذا لم يتم توفير هذين الجناحين لمؤسسات الحكم وعملياتها، فإن البديل هو الإتجاه نحو إما مشاركة صورية وحكم فاسد أو الدكتاتورية والطغيان، والنتيجة هي إن إستجابة الحكم لمطالب المواطنين تكون محدودة جداً إن لم تكن معدومة.

٥. ٣. المجال العام والإجماع:

تعد قدرة الحكم على خلق (الإجماع الموجه) بين فئات الشعب المختلفة نقطة مهمة ومركزية لإثبات فاعلية الحكم وآلياته المستخدمة في الأداء الفعال والمستجيب لمطالب غالبية الناس، ولا يمكن إنجاز تلك المهمة من غير وجود قنوات تؤمن

^(١) Janet Newman, **Participative governance and the remaking of the public sphere**, Op. Cit., P.123.

^(٢) محمود أحمد الخطيب، معايير الحكم الرشيد، متوفر على موقع (أهرام المسائي الرقمي) على الرابط:
<http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=848877&eid=7748>

تنوير المواطنين بما يجري فعلاً وإشراكهم في التعبير عن توجهاتهم وآراءهم حول ما يجري، وعادة ما يتم ذلك عن طريق توفير وسائل حرة للتعبير والنقد والمشاركة في مجال عام مفتوح وديمقراطي.

من هنا يتطلب إيجاد المجال العام المثالي الإندماج الاجتماعي المستند إلى خطاب عقلاني نقدي. ويقوم التكامل، بعبارة أخرى، على التواصل بدلاً من الهيمنة. والتواصل في هذا السياق لا يعني فقط أن يتقاسم الناس ما يفكرون فيه أو يعرفونه، ولكن يعني أيضاً عملية التحول المحتمل التي تساعد العقل على الإرتقاء نتيجة المناظرة والجدال. هذا الهدف لا يمكن أن يتحقق عن طريق إنكار الآثار المترتبة للمنظمات الاجتماعية على نطاق واسع، من خلال تخيل مجال عام يشغله فقط أفراد خواص مستقلين، مع عدم وجود منظمات كبيرة ودون أية إنقسامات للمصلحة تحول دون التعرف على الصالح العام، كما تقترح النظرية الليبرالية.^(١)

ووفقاً لتقرير الفريق الرفيع المستوى حول برنامج عمل التنمية لما بعد العام ٢٠١٥، يعتبر مفهوم الحكم الرشيد بأنه قدرة المجتمع على ضمان سيادة القانون، وحرية التعبير، والحكومة المفتوحة والمسؤولة. وفي المقابل، وبشكل أوسع فإن حرية التعبير تعتبر ركناً أساسياً في الحوكمة، لأن هذا الحق يمكن أكبر عدد من المواطنين من المساهمة في ورصد وتطبيق القرارات العامة حول التنمية. وأكدت الأعداد المتزايدة من الناس الذين لديهم إمكانية الوصول إلى المنابر الإعلامية على أهمية حرية الصحافة في تعزيز الحكم الرشيد.^(٢)

وهنا تتجلى أهمية المجال العام ليسهل التفاوض العقلاني حول الصالح العام بين المواطنين، ويتيح للفرد التعبير الحر عن آرائه، دون ضغط أو إكراه من جانب المجتمع، حيث يتم فيه مناقشة قضايا المجتمع ومشكلاته المختلفة، من أجل الوصول إلى مجتمع أكثر حرية وعقلانية. ومن ناحية أخرى، يؤكد هذا المفهوم على أهمية النقاش الحر، سواء في وسائل الإعلام أو غيرها، كوسيلة لتكوين رأي عام حر، وكذلك مناقشة القضايا والمشاكل المجتمعية الملحة، التي تحتاج إلى رأي عام مستنير وديمقراطي.^(٣)

٦. المجال العام وتقييم الحكم الرشيد (الشفافية، المساءلة، والعدالة):

السؤال الثالث المطروح في هذا البحث هو السؤال حول (ماهو الفضاء المشترك الذي يجمع بين إمكانية مساءلة الحاكم وقدرة الإستجابة لمطالب الناس؟)، وانسجاماً مع فرضية البحث القائلة (أن هناك علاقة إيجابية بين مدى انفتاح المجال العام وترسيخ الحكم الرشيد في المجتمع والدولة)، سنتناول دور المجال العام الديمقراطي في تقييم الحكم الرشيد من خلال التركيز على عناصر (الشفافية والمساءلة والعدالة)، كالآتي:

^(١) Craig Calhoun, **Introduction: Habermas and the public sphere**, Op. Cit., 1992, P.29.

^(٢) منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (يونسكو)، وسائل الإعلام الحرة تساهم في الحكم الرشيد، والتمكين والقضاء على الفقر، متوفر على موقع (يونسكو) على الرابط: <http://www.unesco.org/new/ar/unesco/events/prizes-and-celebrations/celebrations/international-days/world-press-freedom-day/2014-themes/free-media-contribute-to-good-governance-empowerment-and-eradicating-poverty>

^(٣) موسوعة مقاتل من الصحراء، المجال العام، متاح على موقع (مقاتل)، على الرابط: http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Mnfsia15/AlMjalAlam/sec01.doc_cvt.htm

٦. ١. المجال العام والشفافية:

تمثل الشفافية إحدى عناصر الحكم الرشيد، وتقوم على مبدأ بسيط هو "عدم وجود أمور في الشأن العام تخفى عن المواطن"، وبهذا فهي تعني:^(١)

- أ. الوضوح في الوظيفة، والواجبات، والمصادر، وسير المعاملات، وسبل أداء المسؤول دوره.
 - ب. أن يكون جميع المعطيات والمعلومات في متناول الجميع وواضحة.
 - ج. وسيلة لإخضاع الموظفين العموميين للمساءلة ومحاربة الفساد.
- وطبيعة العلاقة بين المجال العام والشفافية هي من الأمور التي لا تحتاج إلى أي برهان، إذ لا يمكن أن تمارس الشفافية إلا في مجال عام مفتوح أمام المواطنين والمؤسسات الإعلامية والرقابية ووجود معايير للشفافية وإجراءات العمل والعواقب القانونية، وتنص المعايير الدولية (ميثاق الشفافية للمؤسسات المالية الدولية) على ضرورة توافر تسعة عناصر لتحقيق الشفافية:^(٢)

- أ. وضع قواعد واضحة للنشر والإفصاح تحدد فيها: (نوعية المعلومات، مواعيد نشرها، المسؤولية القانونية).
- ب. أن توفر المؤسسات الحكومية معلومات كافية لفهم عملها وتسهيل مراقبة أدائها.
- ج. أن توفر المؤسسات الحكومية البيانات التي يحتاجها المواطن والقطاع الخاص لوضع الخطط المستقبلية.
- د. أن تكون نصوص القوانين واللوائح والتعليمات والإجراءات في متناول المواطن وأصحاب الأعمال.
- هـ. يتم توفير البيانات الأساسية عن الأداء الإقتصادي في وقت سريع وملائم.
- و. يتم توفير البيانات الرئيسية المتعلقة بالمالية العامة بشكل مفصل ودقيق وسريع.
- ز. يتم توفير نصوص الدراسات التي تلمس حياة المواطنين بشكل مباشر وتقوم الدوائر الحكومية بإعدادها.
- ح. تقوم الدوائر الحكومية بوضع نصوص السياسات والإجراءات والخطط التي تتبناها في متناول الجمهور.
- ط. تصميم الإجراءات والتعليمات الحكومية بما يتفق مع قواعد قانونية مكتوبة ومنشورة.

٦. ٢. المجال العام والمساءلة:

يقصد بآلية المساءلة "أن يكون جميع المسؤولين والحكام ومتخذي القرار في الدولة أو القطاع الخاص أو مؤسسات المجتمع المدني، خاضعين لمبدأ الخاسية أمام الرأي العام ومؤسساته دون استثناء"^(٣). وبشكل مختصر تعني (الحساب عن أعمال

^(١) المركز الفلسطيني للاتصال والسياسات التنموية، دور المؤسسات المجتمعية المدني في تعزيز مفاهيم الحكم الرشيد، فلسطين- الخليل، ٢٠١١، ص ١٤.

^(٢) بوزيد السائح، سبل تعزيز المساءلة والشفافية لمكافحة الفساد وتمكين الحكم الرشيد في الدول العربية، مجلة الباحث، العدد/ ١٠، جامعة قاصدي مرباح - ورقلة، الجزائر، ٢٠١٢، ص ٥٥.

^(٣) يشرهه علي محمد أمين، آليات الحكم الرشيد في إدارة التنوع الثقافي: دراسة تحليلية مقارنة، رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة إلى كلية القانون والسياسة بجامعة السليمانية، ٢٠١٤، ص ٣٣.

معينة) أو (المسؤولية عن أداء العمل أو تولي المنصب).^(١) والغرض من المساءلة هو الحد من الفساد واستخدام الموقع الوظيفي لأغراض شخصية، وتتبع صور مخالفة القانون واللوائح ومعايير السلوك المعلنة محل الإتفاق العام.^(٢)

وتعرف (الأمم المتحدة) المساءلة بأنها: الإلتزام من قبل المسؤولين (في القطاعين العام والخاص) بالقواعد الآتية:^(٣)

أ. توضيح كيفية تنفيذ الدائرة لمهامها ومبررات القرارات التي تتخذها.

ب. التفاعل المباشر مع الإنتقادات والمطالب التي تقدم إليها.

ج. قبول جزء من المسؤولية عن الأخطاء التي تقع أو الفشل الذي ينتج عن تلك القرارات.

د. وجود آلية واضحة تتيح للمواطن التحقق من إلتزام الدائرة بمهامها على الوجه المخطط له.

هـ. وجود آلية واضحة للتعامل مع الأخطاء أو الفشل.

ويتناول البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة مساءلة الفساد باعتبارها مشكلة تتعلق بتدبير حكومي، فالحد من الفساد أمر حاسم لتحقيق الهدف الشامل المتمثل في تخفيف حدة الفقر وتعزيز التنمية الاجتماعية المستدامة والتمحورة حول الناس، ويؤكد تركيز البرنامج على التغيير النسقي الطويل الأمد وعلى الأبعاد البشرية للتنمية فعالية المزاي الفريدة الملازمة للتدابير التي تتوخى تعزيز الحكم الرشيد والمساءلة الحكومية.^(٤)

وللمحاسبة صور شتى، ولكن يمكن حصر المساءلة في ثلاثة محاور رئيسية، هي:^(٥)

١. المساءلة الذاتية (الفردية): وتتجلى فيما ترزعه العقائد الدينية والمبادئ والأخلاق الفاضلة من تجنب الفساد بكل صورته، وتوسيع دائرتي الثواب والعقاب، الأمر الذي يجعل هذه العقيدة قوة رادعة للفساد ورقابة ذاتية، فهذا المستوى من المساءلة الذاتية النابعة من الخوف من الله والرغبة في ثوابه، هو أرقى صيغة للمساءلة وأقلها كلفة.

٢. المساءلة المجتمعية: حين تتحقق المشاركة السياسية الفاعلة من حرية التعبير وانتخاب وتشكيل للأحزاب وشفافية للقرارات واستقلالية للقضاء وحرمة للمال العام وتحرير للإعلام، فإننا سنصبح أمام بيئة صحية تتصف بالمساءلة.

٣. المساءلة الداخلية: وتتمثل في مجموعة الضوابط التي تحكم أداء المؤسسات من تعريف الصلاحيات وشروط التوظيف والتدريب المستمر والتدقيقين الداخلي والخارجي والشفافية وغيرها من الآليات التي تقلل من إمكانية سوء استغلال المسؤولية.

وهذه المراحل الثلاث تتفاعل فيما بينها وتكمل بعضها البعض وتساهم في تحقيق الهدف من المساءلة. ويمكن تصنيف هذه المحاور بشكل آخر بالتركيز على بعد آخر وهو: المساءلة التنفيذية من قبل الجهاز التنفيذي، والمساءلة البرلمانية من خلال مراقبات البرلمان للمؤسسات، والمساءلة القضائية من خلال الجهاز القضائي.^(١)

(١) د. عماد الشيخ داود، الشفافية ومراقبة الفساد، مجلة المنصور، بغداد، العدد/ ١٨، ٢٠١٢، ص ٩٥.

(٢) سامح فوزي، الحكومة، سلسلة مفاهيم، المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية، العدد/ ١٠، ٢٠٠٥، ص ٧.

(٣) نقلاً عن: بوزيد السائح، سبل تعزيز المساءلة والشفافية لمكافحة الفساد وتمكين الحكم الرشيد في الدول العربية، مرجع سابق، ص ٥٨.

(٤) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)، مكافحة الفساد لتحسين إدارة الحكم، شعبة التطوير الإداري وإدارة الحكم مكتب السياسات الإنمائية، ١٩٩٨، ص ١٥-١٦.

(٥) بوزيد السائح، سبل تعزيز المساءلة والشفافية لمكافحة الفساد وتمكين الحكم الرشيد في الدول العربية، مرجع سابق، ص ٥٩.

٦. ٣. المجال العام والعدالة:

تعد العدالة الثمرة النهائية للحكم الرشيد، سواء العدالة في تساوي الفرص أو العدالة أمام القانون أو العدالة التوزيعية في الحقوق والإمكانيات، ولضمان تحقيق الحد الأدنى من العدالة نحتاج إلى تجسيد المتطلبات الحقيقية للحكم الرشيد، وهو الحكم الذي يتسم بالشفافية والمساءلة والفعالية والكفاءة. فالإنحرافات عن القانون، من قبيل: قسوة الشرطة، الحرمان من الإجراءات القانونية الواجبة، والإعتقالات التعسفية، تثير الضمير الإنساني، وتعد الإلتزام بمعايير حقوق الإنسان أساساً لممارسة واحترام كرامة الإنسان.^(٢)

من هنا يمكن القول بأن أي مجتمع أو نظام سياسي يعمل على تطبيق المساءلة يستطيع ضمان التقدم نحو تحقيق العدالة والتقدم سياسياً واقتصادياً واجتماعياً، وكثيراً ما يرد مصطلح الحكم الرشيد مرتبطاً بمبدأي الشفافية والمساءلة اللذين يشكلان دعائمين من دعائم التنمية البشرية، ففي ظل انتفاء المساءلة والشفافية سيسود الفساد والبيروقراطية المتلازمين مع الإستبداد وغياب الحريات.^(٣)

وكما ينظر إلى المجال العام، على نطاق واسع، كعنصر حاسم في الديمقراطيات الحديثة.^(٤) فإن الحكم الرشيد الديمقراطي والمستند إلى المجال العام المفتوح خير ضمان لتحقيق العدالة بين المواطنين، وعليه فإن أحد مؤشرات تقييم الحكم الرشيد هو مدى تحقيقه للعدالة بمعناها العام بين جميع المواطنين.

(١) د. عماد الشيخ داود، الشفافية ومراقبة الفساد، مرجع سابق، ص ٩٦-٩٨.

(٢) Mohd. Yousuf Bhat and Yusuf Bhatt, **Good governance: A Promise for Justice**, The Indian Journal of Political Science, Vol. LXV, No. 2, April-June, 2004, P. 231. Stable URL: <http://www.jstor.org/stable/41855810>.

(٣) يبيشره علي محمد أمين، آليات الحكم الرشيد في إدارة التنوع الثقافي: دراسة تحليلية مقارنة، مرجع سابق، ص ٣٤.

(٤) Mike S. Schäfer, Digital Public Sphere, (Cambridge, MA: MIT Press, 1989), P. 27.

الختاتمة:

يمكن تلخيص مدلولات المجال العام وفقاً لأعمال (هابرماس) ومشروعه الفلسفي-السياسي حول (العقلانية التواصلية) و(أخلاقيات المناقشة) و(الديمقراطية التشاورية)، في أنه: (مجال يعتمد على الإستعمال العمومي للعقل وإجراء نقاش عقلائي تواصلية، مجال مفتوح لكل المواطنين بخصوصياتهم، مجال تشاوري لتحقيق المصلحة العامة المتجاوزة للمصالح الشخصية، مجال يعتمد على وسائل تواصل حرة ومستقلة).

إن الحكم الرشيد وفقاً لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) يعني ممارسة السلطة الإقتصادية والسياسية والإدارية لإدارة شؤون الدولة على كافة المستويات، ويشمل الآليات والعمليات والمؤسسات التي من خلالها يعبر المواطنون والمجموعات عن مصالحهم ويمارسون حقوقهم القانونية ويوفون بالتزاماتهم ويحاولون حل خلافاتهم عن طريق الوساطة. إن عناصر الحكم الرشيد يتكون من ثمانية عناصر أساسية، هي: (المشاركة، الشفافية، العدالة والشمول، سيادة القانون، الإجماع الموجه، المساءلة، القدرة على الإستجابة، والكفاءة والفاعلية). ومن أجل دراسة وتحليل تأثير المجال العام على الحكم الرشيد، قسم هذا البحث عناصر الحكم الرشيد إلى ثلاث مجموعات أساسية، هي:

ويمثل المجال العام البيئة الضرورية واللازمة لترسيخ بنية الحكم الرشيد (الشرعية وسيادة القانون والمشاركة): فمن الناحية الفكرية يوفر المجال العام بالإستناد إلى الشرعية الديمقراطية لإسناد السلطة في النظم الديمقراطية، وتدلل سيادة القانون على الاستقرار المؤسسي وعلامة على حفظ الحقوق والحريات الأساسية، كما تلعب المشاركة الشعبية دوراً محورياً في انعكاس الحكم لرغبات ومطالب الشعب. ومن الناحية العملية والاجرائية لا بد من وجود المجال العام المفتوح حتى يتم التعبير عن الشرعية والمشاركة من قبل الشعب بأسلوب حر ومؤثر ويتم مراقبة ومتابعة آليات سيادة القانون والمساواة أمام أحكام القانون.

ومما لاشك فيه فإن قدرة عناصر الحكم الرشيد على الأداء (الفاعلية والإستجابة والإجماع)، تقع في الوسط بين شرعية مؤسسات الحكم من جهة وخضوع مؤسسات الحكم للمساءلة والمحاسبة من جهة أخرى، أي لا يمكن الحصول على حسن الإستجابة بمعزل عن مؤسسة شرعية نابعة من مشاركة الشعب في إسناد السلطة إليها ديمقراطياً من جهة، ومن غير وجود آليات أخرى كالشفافية والمساءلة من جهة أخرى.

في بيئة المجال العام يتم تقييم الحكم الرشيد عن طريق عناصر (الشفافية والمساءلة والعدالة) فالحكم الرشيد المستند إلى المجال العام خير ضمان لتحقيق العدالة بين المواطنين، وتحقيق العدالة مرتبط بمبدأي الشفافية والمساءلة اللذين يشكلان دعائمين من دعائم التنمية البشرية، وعليه فإن أحد مؤشرات تقييم الحكم الرشيد هو مدى تحقيقه للعدالة بمعناها العام بين جميع المواطنين.

المصادر:

أولاً: الكتب:

أ. بالعربية:

١. ستيفين ديبلو وتيموثي ديبل، التفكير السياسي والنظرية السياسية والمجتمع المدني، ترجمة وتقديم: ربيع وهبة، القاهرة، المركز القومي للترجمة، ٢٠١٠.
٢. جون د. سوليفان، الحكم الديمقراطي الصالح: المكون الرئيسي للإصلاح السياسي والاقتصادي، مركز المشروعات الدولية الخاصة، القاهرة، ٢٠٠٤.
٣. د. غالب غانم، حكم القانون، المركز العربي لتطوير حكم القانون والنزاهة، بيروت، ٢٠٠٥.
٤. حسن كريم، مفهوم الحكم الصالح، في: ندوة الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية، مركز دراسات الوحدة العربية مع المعهد السويدي بالإسكندرية، بيروت، ط/٢، ٢٠٠٦.
٥. د. سامية خضر صالح، المشاركة السياسية والديمقراطية، كتب عربية للنشر الإلكتروني، القاهرة، ٢٠٠٥.
٦. د. إبراهيم العيسوي، نموذج التنمية المستقلة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠١٢.
٧. د. عماد الشيخ داود، الشفافية ومراقبة الفساد، مجلة المنصور، بغداد، العدد/١٨، ٢٠١٢.
٨. سامح فوزي، الحوكمة، سلسلة مفاهيم، المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية، العدد/١٠، ٢٠٠٥.

ب. بالإنجليزية:

9. S. Hornby, (Edit), **Oxford Advanced Learner's Dictionary**, 7th Edition, Oxford university press, 2007.
10. Jürgen Habermas, **The Public Sphere: An Encyclopedia Article**, in: Iostein Gripsrud, Hallvard Moe, Anders Molander, Graham Murdock (Edit), **The Idea of the Public Sphere: A Reader** (United Kingdom, Lexington Books, 2010).
11. Jürgen Habermas, **The Structural Transformation of the Public Sphere: An Inquiry into a Category of Bourgeois Society**, translated by Thomas Burger, (Cambridge, MA: MIT Press, 1991).
12. Armando Salvatore, **The Public Sphere Liberal Modernity, Catholicism, Islam**, (USA: New York, Palgrave Macmillan Ltd, 2007).
13. Janet Newman, **Participative governance and the remaking of the public sphere**, in: Janet Newman (Edit), **Remaking Governance: Peoples, politics and the public sphere**, (UK: University of Bristol, 2005).
14. Craig Calhoun, **Introduction: Habermas and the public sphere**, in: Craig Calhoun (Edit), **Habermas and the public sphere**, Cambridge MIT Press, 1992.
15. João Carlos Correia, **The Meanings of Public Sphere: is there any democratic role for Internet?**, in: João Carlos Correia e Rousiley C. Maia (Orgs.), **Public Sphere Reconsidered Theories and Practices**, (Portugal: LabCom Books, 2011).
16. Mike S. Schäfer, **Digital Public Sphere**, (Cambridge, MA: MIT Press, 1989).

ثانياً: الرسائل الجامعية:

١٧. سايح بوزيد، دور الحكم الرشيد في تحقيق التنمية المستدامة بالدول العربية: حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه غير منشورة في العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد - تلمسان - الجزائر، ٢٠١٢-٢٠١٣، ص ١٢٤. متاح على الرابط: dSPACE.univ-tlemcen.dz/bitstream/112/2495/1/these%20bouzid%20sayeh.pdf
١٨. وفاء معاوي، الحكم المحلي الرشيد كآلية للتنمية المحلية في الجزائر، رسالة ماجستير في سياسات عامة وحكومات مقارنة، كلية الحقوق، جامعة الحاج الخضر - باتنة - الجزائر، ٢٠١٠.
١٩. يّشرهه وعلي محمد أمين، آليات الحكم الرشيد في إدارة التنوع الثقافي: دراسة تحليلية مقارنة، رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة إلى كلية القانون والسياسة بجامعة السليمانية، ٢٠١٤.

ثالثاً: البحوث والدوريات:

أ. بالعربية:

٢٠. عبد الكرىم سعد محجوب، النظام السياسي الأمثل: بين الواقع والطموح دراسة في العلاقة بين الحكم الصالح وحقوق الإنسان، مجلة السياسية والدولية، الجامعة المستنصرية، العدد/ ٢٠، ٢٠١٢.
٢١. بوزيد السائح، سبل تعزيز المساءلة والشفافية لمكافحة الفساد وتمكين الحكم الرشيد في الدول العربية، مجلة الباحث، العدد/ ١٠، جامعة قاصدي مرباح - ورقلة، الجزائر، ٢٠١٢.
٢٢. خالد كاظم أبو دوح، مفهوم المجال العام: الأبعاد النظرية والتطبيقات، مجلة (إضافات)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد (١٥)، (صيف/ ٢٠١١).
٢٣. د. هاني خميس أحمد عبده، الدين والثورات السياسية: الحالة المصرية نموذجاً، مجلة رؤى إستراتيجية، العدد/ ٣، يونيو/ ٢٠١٣، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية.
٢٤. نورالدين علوش، تحولات الفضاء العمومي في الفلسفة السياسية المعاصرة: من هابرماس إلى نانسي فرايزر، مجلة (إضافات)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العددان (٢٦-٢٧)، (ربيع- صيف/ ٢٠١٤).
٢٥. السيد يسين، إنهيال المجال العام وصعود الفضاء المعلوماتي، جريدة الأهرام، (العدد/ ٤٤٤٠٥)، بتاريخ (٢٠٠٨/٧/٤)، على الرابط: <http://www.ahram.org.eg/Archive/2008/7/4/WRIT1.HTM>
٢٦. دلال محمدعواج، رائد تيار الحدائثة - يورغن هابرماس، الحوار المتمدن، العدد (٢٩٥٢)، بتاريخ (٢٠١٠ / ٣ / ٢٢)، على الرابط: <http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=208706>
٢٧. الأخضر أبوغلاء عزي، فعالية الحكم الرشيد (الحوكمة) في تفعيل خوصصة الشركات: إشارة إلى واقع الخوصصة في الجزائر، بحث قدم في: المؤتمر العلمي الاول حول حوكمة الشركات ودورها في الاصلاح الاقتصادي، جامعة دمشق، في (١٥-١٦ تشرين الاول، ٢٠٠٨)، متوفر على الرابط: www.kantakji.com/media/1411/918.doc
٢٨. الأخضر أبوغلاء عزي، غالم جلطي، الحكم الرشيد وخوصصة المؤسسات: إشارة إلى واقع الاقتصاد الوطني والمؤسسة الجزائرية، مجلة علوم إنسانية، السنة الثالثة، العدد/ ٢٧، آذار ٢٠٠٦، متاح على موقع (جمعية الشفافية الكويتية) على الرابط: <http://www.transparency.org.kw.au-ti.org/upload/books/239.pdf>
٢٩. د. عربي محمد، "الديمقراطية والحكم الرشيد"، مجلة دفاتر السياسة والقانون، جامعة قاصدي مرباح - ورقلة، الجزائر، عدد خاص، أبريل ٢٠١١.
٣٠. د. محمد نشطاوي، الحاكمة الجيدة الديمقراطية وحقوق الانسان، مجلة الدولية، الناشر محمد نشطاوي، العدد/ ٣، مغرب، ٢٠٠٧.
٣١. د. عامر حسن فياض، نحو خارطة تفكير عراقية لبناء الحكم الصالح، مجلة العلوم السياسية، جامعة بغداد، العدد/ ٤٣، ٢٠١١.
٣٢. بوشعيب أوعبي، مبدأ حكم القانون في إطار الحقل الدستوري، مجلة (التسامح)، سلطنة عمان، العدد/ ٢٤، خريف/ ٢٠٠٨، متوفر على الرابط: <http://www.altasamoh.net/Article.asp?Id=561>

ب. بالإنجليزية:

33. Mohd. Yousuf Bhat and Yusuf Bhatt, **Good governance: A Promise for Justice**, The Indian Journal of Political Science, Vol. LXV, No. 2, April-June, 2004, P. 231. Stable URL: <http://www.jstor.org/stable/41855810>.

ج. بالكوردية:

٣٤. د. شيرزاد نه محمد نهجار، نيدريس شيخ شهره في، "پانتايي كشتي Public Sphere" وهك بواريك بو كفتوكوي ره خنه بي-عهقلاني، كوفاري ياساو رامباري، كوليجي ياساو رامباري زانكوي سه لاهه ددين، هولير، سالي دوازه هم، ژماره (١٦)، كانوني يهكمي/٢٠١٤.

رابعاً: تقارير المنظمات والمراكز:

أ. بالعربية:

٣٥. البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة والصندوق العربي للإغاثة الإقتصادية والإجتماعي، تقرير التنمية الإنسانية العربية ٢٠٠٢: خلق فرص للأجيال القادمة، أيقونات للخدمات المطبعية، عمان، الأردن، ٢٠٠٢.
٣٦. موقع الأمم المتحدة، سيادة القانون، متوفر على الرابط: <http://www.un.org/ar/ruleoflaw>.
٣٧. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، إدارة الحكم لخدمة التنمية البشرية المستدامة، ١٩٩٧، ص ١٠.
٣٨. منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (يونسكو)، وسائل الإعلام الحرة تساهم في الحكم الرشيد، والتمكين والقضاء على الفقر، متوفر على موقع (يونسكو) على الرابط: <http://www.unesco.org/new/ar/unesco/events/prizes-and-celebrations/celebrations/international-days/world-press-freedom-day/2014-themes/free-media-contribute-to-good-governance-empowerment-and-eradicating-poverty>.
٣٩. المركز الفلسطيني للاتصال والسياسات التنموية، دور المؤسسات المجتمع المدني في تعزيز مفاهيم الحكم الرشيد، فلسطين-الخليل، ٢٠١١.
٤٠. برنامج الأمم المتحدة ال إنمائي (UNDP)، مكافحة الفساد لتحسين إدارة الحكم، شعبة التطوير الإداري وإدارة الحكم مكتب السياسات الإنمائية، ١٩٩٨.

ب. بالإنجليزية:

41. International Monetary Fund, **Good Governance: The IMF's Role**, at: <http://www.imf.org/external/pubs/ft/exrp/govern/govindex.htm>
42. World Bank, **Governance Development in Practice**, World Bank Publication, Washington, 1994.
43. United Nations: Economic and Social Commission for Asia and the Pacific, **What is Good Governance?**, July 2009, (UNESCAP) website, available at: <http://www.unescap.org/resources/what-good-governance>

خامساً: مواقع الإنترنت:

٤٤. رشيد العلوي، الفضاء العمومي من هابرماس إلى نانسي فريزر، مؤسسة مؤمنون بلا حدود للدراسات والأبحاث، ٨ / نوفمبر / ٢٠١٤، متوفر على الرابط: <http://mominoun.com/pdf1/2014-11/545e02a2d35592087784350.pdf>
٤٥. كريم محمد، "المجال العام" كمتخيّل اجتماعي حديث، موقع (إضاءات) بتاريخ <26/01/2016>، على الرابط: <http://ida2at.com/public-domain-as-a-modern-social-visualizer>
٤٦. د. ناصر أحمد سنه، "يورغن هابرماس": فيلسوف ألماني، برؤى نقدية عالمية، موقع (أنفاس نت) من أجل الثقافة والإنسان، بتاريخ (١٣ / ٨ / ٢٠١٠)، على الرابط: <http://anfasse.org/2010-12-30-16-04-13/2010-12-05-17-29-12/3765-q-q>
٤٧. عز الدين العزماني، الربيع الديمقراطي العربي وإمكان العمومية النقدية، مؤسسة مؤمنون بلا حدود للدراسات والأبحاث، ١٣ / مايو / ٢٠١٣، متوفر على الرابط: <http://www.mominoun.com/pdf1/2015-01/54abc8f18d0d3683229084.pdf>
٤٨. أحمد سيد كردي، الفرق بين الكفاءة والفاعلية، متاح على الرابط: http://ahmedkordy.blogspot.com/2011/09/blog-post_4189.html
٤٩. سري موليانى إندراواتي، السبيل للخروج من الفقر ومنع الفساد يمهدده الحكم الرشيد، متوفر على موقع (البنك الدولي) على الرابط: <http://blogs.worldbank.org/voices/ar/way-out-poverty-and-corruption-paved-good-governance>
٥٠. محمود أحمد الخطيب، معايير الحكم الرشيد، متوفر على موقع (أهرام المسائي الرقمي) على الرابط: <http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=848877&eid=7748>
٥١. موسوعة مقاتل من الصحراء، المجال العام، متاح على موقع (مقاتل)، على الرابط: http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Mnfsia15/AlMjalAlam/sec01.doc_cvt.htm